

دراسة تحليلية للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في الجزائر

## An analytical study of the organic law related to the financial laws in Algeria

توفوتي رضوان<sup>1</sup>، براق محمد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، r\_toufouti@esc-alger.dz

<sup>2</sup> المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، esc16berrag@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/26 تاريخ القبول: 2023/04/18

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض أهم مساهمات القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية من حيث بلورة وترسيخ مبادئ الحوكمة المالية الرشيدة وتحديث الدولة. وقد خلصت الدراسة إلى أن القانون الجديد قد أدرج آليات جديدة ستسمح بتجاوز التسيير وفق النمط التقليدي الذي يعتمد على منطق الوسائل واستهلاك الاعتمادات إلى منطق التسيير الحديث المتمحور حول النتائج انطلاقا من أهداف واضحة. كما أنها أظهرت بعض نقاط الضعف والقصور في هذا القانون الجديد والتي قد تحول دون الاستعمال الأمثل للموارد العمومية في خدمة التنمية البشرية المستدامة.

**كلمات مفتاحية:** القانون العضوي الجديد؛ الحوكمة المالية الرشيدة؛ الإصلاح الموازناقي؛ التسيير المتمحور على النتائج.

تصنيفات H6: JEL ; H61 .

**Abstract :** This study aims to clarify the main contributions of the new organic law 18-15 relating to the finance law (OLFL), in terms of crystallization and consolidation of the principles of good public financial governance and modernization of the sphere of the State. The study concluded that the new law has incorporated new mechanisms which will make it possible to pass from a management according to the traditional style which is based on a logic of means, and of the consumption of credits, to a logic of modern management centered on results, and based on clear objectives. She also highlighted certain weaknesses and shortcomings of

this new law, which could prevent the optimal use of public resources in the service of sustainable human development.

**Keywords:** LOLF; Good financial governance; Budget reform; results-based management.

**JEL Classification Codes:** H6 ; H61...

المؤلف المرسل: توفوتي رضوان، الإيميل: [r\\_toufouti@esc-alger.dz](mailto:r_toufouti@esc-alger.dz)

## 1. مقدمة:

في سياق اللحظة التاريخية الحالية، التي تعرف هيمنة للعملة من جهة، وارتفاعا كبيرا في عجز الموازنات العمومية من جهة ثانية، تجدد معظم الدول نفسها مطالبة برفع تحدي إصلاح موازنتها العمومية من أجل تحسين حوكمتها المالية، والاستجابة لتطلعات وتوقعات مجتمعاتها في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، حيث أن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول والمؤسسات العمومية، كما يؤكد على ذلك معظم الاقتصاديين والمحللين، هي مشكلة فعالية وأداء، قبل أن تكون مشكلة ندرة موارد مالية وإمكانات مادية.

وهذا ما يفسر الإصلاحات المالية على التي أنجزتها الكثير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهي إصلاحات تتعدى الجانب الشكلي، لتفرض نمطا جديدا من الحوكمة يراجع دور الدولة في العمق، ويهدف إلى تحقيق شفافية أكبر لفعل الإدارات العمومية وتعزيز الرقابة الديمقراطية على التسيير العمومي.

وفي ظل غياب نموذج متفق عليه لإصلاح الأنظمة الموازنتية على المستوى الدولي، يمكن القول أن هذه النماذج الإصلاحية تشترك في بعض الأهداف الأساسية: تعزيز جدوى وفعالية الإنفاق العمومي من خلال تحسين جودة الخدمات العامة، ترسيخ مبادئ الأداء والمساءلة والشفافية للنظام الموازنتي، ترقية دور البرلمان في مناقشة الموازنة العمومية والرقابة على تنفيذها وتقييم السياسات العمومية، تعزيز شفافية الفعل العمومي من خلال تحسين جودة المعلومة الخاصة بالموازنة والتي يتم تقديمها للبرلمان والمواطنين.

والجزائر كغيرها من الدول لا يمكنها العيش بمعزل عن هذه التحولات، ولذلك انخرطت منذ أكثر من عقدين في مسار لإصلاح نظام موازنتها العمومي، يهدف من جهة للتأسيس لنموذج جديد لإدارة المالية العمومية، يركز على مبادئ الحوكمة الرشيدة، لما لها من أهمية في تطوير الأداء ودعم العدالة

والشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة والمصداقية في البيئات التنظيمية. كما يستجيب من جهة أخرى لمتطلبات المعايير الدولية المعتمدة في مجال عرض وتحليل الوضعيات المالية والمحاسبية للقطاع العام، وقد توج هذا المسعى، بإصدار القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية. والواقع أن السياق الحالي الذي تعيشه الجزائر يتطلب التفكير في الفرص التي يوفرها تجسيد هذا القانون من حيث تحديث إدارة المجال العمومي وتحقيق فعالية الإنفاق العمومي، من خلال إدراج آليات جديدة لتسيير المالية العمومية. و بناء على ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة يمكن صياغتها في السؤال الموالي:

ما هي الإضافات الرئيسية لهذا القانون العضوي من حيث تعزيز الحوكمة المالية الرشيدة وعصرنة تسيير المالية العمومية في الجزائر؟، وما هي جوانب القصور فيه ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ومعالجة جوانبها المختلفة، تقترح الفرضيتين الموالتين :

- وجود ضرورة ملحة لتعديل النظام الميزانياتي الحالي القائم على الوسائل و استهلاك الاعتمادات و الذي يمثل عائقا أمام الاستغلال الأمثل للموارد.
- يمثل القانون العضوي 18-15 لقوانين المالية خطوة نحو تجسيد فعالية السياسة الموازناية من خلال تبني منهج التسيير الحديث القائم على النتائج. تسعى هذه الورقة الى تحقيق الأهداف الموالية :
- التعريف بماهية الحوكمة المالية الرشيدة و مبادئها و متطلباتها و تحدياتها.
- التعرض للمسار الذي عرفه مسار إصلاح نظام الموازنة الجزائري وصولا الى إصدار القانون العضوي 18-15 لقوانين المالية.
- إبراز الإضافات التي جاء بها القانون العضوي 18-15 لقوانين المالية مع التنبيه على بعض جوانب القصور فيه ، و اقتراح بعض خطوط التفكير البديلة لتجاوز تلك الجوانب .

## منهجية البحث:

و لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه و الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات الفرضيات المتنبأة سيتم استخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للورقة التحليلي ، ثم المنهج التحليلي لمحتوى القانون العضوي لبيان الإضافات التي جاء بها، و النقائص التي يعاني منها. و لتحقيق ذلك تم تقسيم خطة الورقة إلى محورين رئيسيين كما يلي:

- واقع الحوكمة المالية في ظل المسار الذي عرفه إصلاح نظام الموازنة الجزائري  
رهانات وآفاق القانون العضوي الجديد،بالإضافة إلى التنبيه على بعض جوانب القصور فيه من أجل العمل على تجاوزها مستقبلا.

## 2. واقع الحوكمة المالية في ظل المسار الذي عرفه إصلاح نظام الموازنة الجزائري

في ظل سعي الجزائر لتطوير أنظمتها التسييرية لتتماشى مع التطورات الحاصلة في جميع الميادين بما فيها الاقتصادي،وخاصة في ظل الأزمات العالمية،وكذا ضغط الهيئات والمنظمات المالية العالمية بضرورة تفعيل القطاع العام بشكل عام،ومن ثم حوكمة الميزانية العمومية باعتبارها الأداة الأساسية التي تعكس توجهات السياسة المالية للدولة.أطلقت الجزائر مشاريع إصلاح ماليتها العامة من بينها مشروع إصلاح النظام الميزانياتي،الذي يحكم وينظم وضع وتنفيذ الميزانية العامة للدولة،من خلال إدخال آليات تطور فعاليته،والتي من بينها الحوكمة التي تعتبر إحدى الأساليب الحديثة التي حظيت باهتمام العديد من المنظمات والهيئات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء و التعمير وصندوق النقد الدولي.

### 1.2 الحوكمة المالية الرشيدة: الرهانات والتحديات :

اكتسبت مسألة الحوكمة المالية الرشيدة في السنوات الأخيرة،أهمية حاسمة بالنسبة لجميع الفاعلين في مجال التسيير العمومي على مستوى العالم .ومن هذا المنظور،سيتم تناول أسس ومعالم إشكالية الحوكمة المالية العمومية،رهاناتها وتحدياتها مع التركيز على وضع الجزائر في هذا المجال على ضوء المسار الذي عرفه إصلاح الموازنة العمومية .

## 2. 1. 1: عموميات حول الحوكمة المالية في ظل الإصلاحات الموازناتية

يعد مفهوم الحوكمة الرشيدة من بين المفاهيم الحديثة نسبيا، والتي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير ( Trébucq, 2005, p52 )، مما جعل منه آلية تساهم في ترشيد الدولة وفقا لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساءلة، ودولة الحق والقانون، وكذلك نبذ التهميش السياسي . " فالحوكمة الرشيدة تهدف إلى صياغة العلاقة بين كل الفاعلين على أساس مفهوم التعاقد، والتشارك والتوافق، وهي مقارنة ورؤية فلسفية جديدة للتغيير لها مضمون اقتصادي، مالي، اجتماعي، وسياسي، باعتبارها إدارة الشأن العام بما يسمح بتعبئة الطاقات والموارد، وترشيد استثمارها، لتأمين شروط تدير وإدارة جيدة وفق رؤية تشاركية، تفتح المجال واسعا أمام المجتمع المدني، وتمكن القطاع الخاص من أداء دوره في تحقيق التنمية المستدامة" ( صاري، سعيداني، 2018، صفحة 02 )

تتطلب الحوكمة في القطاع العام، توفر مجموعة من الركائز الأساسية، فطبقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن الحوكمة الرشيدة تقوم على خمس ركائز أساسية وهي: النزاهة. الشفافية ؛ المساءلة، المعلومات الضرورية والموثقة ؛ والمشاركة المجتمعية، ولا سيما المجتمع المدني، في سيرورة عملية الموازنة ( قروج، قصاص، 2016، صفحة 174 )

وفيما يتعلق بالحوكمة المالية العمومية الرشيدة، فهذا يعني أن الأموال يجب أن تستخدم:

- للأغراض المبرجة فقط، و التي تركز على النتائج.
- التقيد بالممارسات الإدارية والفنية والمالية والبيئية والإنمائية الجيدة ؛
- تحقيق أفضل مردودية للإنفاق العمومي ( تحقيق أعلى نوعية بأدنى سعر ).
- مع الاهتمام بالكفاءة والفعالية. ( Larhid, 2018, p.86 )

لذلك يجب أن تقوم الحوكمة المالية العمومية الرشيدة على المبادئ الخمسة أدناه:

- الشرعية الديمقراطية لقرارات السياسة المالية.

- التزام أجهزة الدولة بتقديم تقارير حول ممارساتها للمواطنين، فيجب أن تتضمن وثائق الميزانية جميع النفقات والإيرادات الحكومية في وثيقة واحدة بما يحقق الإبلاغ الكامل والدقيق عن نفقات الدولة وإيراداتها. هذه المعلومات التي تمكن المواطنين من مراقبة جودة الخدمات الحكومية واستخدام الموارد العامة.

- احترام الإطار القانوني من الجميع، والذي يجب أن يتصف بالإنصاف وعدم المحاباة .

- قدرة الهيئات والمؤسسات العامة على أداء مهامها.

- عمل الدولة القائم على تحقيق التنمية. ( Larhid,2018,p.86 )

وبالتالي، فإن هذه الحوكمة الرشيدة للمالية العامة تطرح تحديات مختلفة.

## 2. 1. 2 : تحديات الحوكمة المالية الرشيدة ورهاناتها

تمثل الحوكمة المالية العمومية الرشيدة اليوم تحدياً كبيراً لجميع البلدان، من أجل تجاوز القيود التي تعاني منها التنمية الاقتصادية والبشرية.

إن النقاش حول هذه الظاهرة هو، أولاً وقبل كل شيء، نقاش حول الديمقراطية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2021)، الفساد والحوكمة السيئة،

<https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/corruption-and-bad-governance.html> consulté le 20/11/2022)

وفي هذا الصدد، فإن الحوكمة الرشيدة للموازنة تسعى لضمان تبني الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بناء على تحقيق أوسع توافق ممكن للآراء في عملية صنع القرار، والأخذ بعين الاعتبار صوت الطبقات المحرومة والمهمشة؛

وتهدف بعد ذلك، إلى ضمان العدالة وتحسين فعالية واتساق السياسات العمومية من خلال التخصيص الأمثل لنفقات الموازنة؛

أخيراً، تعمل على تحسين ثقافة: الشفافية، والمساءلة، والتقييم، والرؤية، مما يؤدي إلى تعزيز الرفاه المستدام لجميع المواطنين.

وفي هذا السياق، تشير الدراسات التي أجراها كوفمان (2005) Kaufmann إلى أن شفافية المالية العامة مرتبطة بمستويات منخفضة من الفساد، ومؤشرات أفضل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والقدرة التنافسية الاقتصادية (Harakat, 2011, p.53).

وبناءً على ذلك، كان الدافع وراء عصنة إصلاح الميزانية الذي بدأتها الجزائر في السنوات الأخيرة، هو الحرص على الاستجابة لمعايير الحكم الرشيد لـ "دفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق الرفاهية والازدهار في المجتمع وخلق جو من الطمأنينة والأمان والرخاء الاقتصادي، لأن التنمية عملية حضارية شاملة تركز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة، تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة إدارية كفؤة، وقدرة سياسية واعية وموجهة" (عكة عبد الغني، 2008، ص 52)

## 2.2 الحوكمة المالية الجزائرية: مشروع لم يكتمل بعد

في السنوات الأخيرة، أطلقت الجزائر برنامجاً واسعاً لإصلاح نظام موازنتها من أجل تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف السياسات العمومية المعتمدة وفعاليتها، بالإضافة إلى تحسين شفافية المالية العمومية وتعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، بهدف تهيئة الظروف لنمو قوي ومستدام.

وسيتم بداية عرض مسار هذا الإصلاح، ثم التحديات التي جاء القانون العضوي الجديد ليواجهها، والآفاق التي يسعى لبلوغها، مع التنبيه على بعض جوانب القصور التي يعاني منها.

### 2.2.1 : إصلاح نظام الموازنة الجزائري: المسار والعوائق

اعتمدت السياسة المالية في الجزائر منذ مطلع الثمانينيات على القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، والذي بقي ساري المفعول إلى اليوم، بالرغم من النقائص التي كان يعاني منها وعجزه عن مواكبة التطورات المالية والمحاسبية على المستوى الدولي، والتي كانت تهدف إلى إرساء نظام تسيير يركز على الأداء بالاعتماد على نمط تسيير أكثر ديمقراطية وكفاءة للسياسات العمومية. وقد تبنت وزارة المالية منذ مطلع الألفية الجديدة جملة من مشاريع الإصلاح من بينها تطوير

المنظومة التشريعية التي تحكم الميزانية والمالية العمومية، وسنقدم فيما يلي، المسار الذي عرفته هذه الإصلاحات بالإضافة إلى العوائق والصعوبات التي اعترضت طريق تجسيدها وأجلت دخولها حيز التنفيذ . تم البدء في مشروع عصرنه أنظمة الميزانية في سنة 2005، أين أبرمت وزارة المالية ( ممثلة في المديرية العامة للميزانية ) عقدا مع مكتب استشارات كندي ( CRC SOGEMA ) من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك الدولي ( crédit N° 7047-AL ). لتنتهي الأشغال بإعداد مجموعة من التقارير مكنت من صياغة أهم محاور هذا المشروع والتي برزت في محورين أساسيين هما:

الجوانب المتعلقة بالميزانية **Budgétisation** : يهدف هذا المحور إلى وضع نظام جديد لتسيير النفقات يشمل كل من إعداد الميزانية، المحاسبة، والرقابة على النفقات العمومية، وقد تمت صياغة كل ذلك في مقومات أربعة:

- إعداد الميزانية وفق نظام متعدد السنوات،
- تحسين عرض ونشر الميزانية العامة للدولة،
- تطوير وظيفة الاستشارة لوزارة المالية،
- إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية.

الجوانب المتعلقة بالإعلام الآلي ونظام المعلومات **«Informatique et système d'information»** يشمل هذا المحور على:

- إعداد مخطط توجيهي للإعلام الآلي الخاص بوزارة المالية
- إعداد وتطوير نظام مدمج لعملية التسيير الميزاني.
- تحسين الهياكل التكنولوجية من خلال إنشاء مديرية مركزية للإعلام الآلي.

يعد المحور الأول المتعلق بجوانب الميزانية، أكبر الورشات التي تعمل عليها هيكل وزارة المالية، حيث تم تكليف مكتب الاستشارات الكندي ( CRC SOGEMA ) بانجاز كل الجانب الأول والثاني من المشروع، وبالنسبة للجانب المتعلق ب" تحسين عرض ونشر الميزانية العامة للدولة " فقد أعد هذا المكتب في



ماي 2006 تطبيق للإعلام الآلي " حول التسيير الحكومي المدمج للميزانية " «système intégré»  
«gouvernemental de budgétisation» SIGBUD

أما الجانب المتعلق بإعداد الميزانية وفق نظام متعدد السنوات فقد تم الشروع فيه منذ سنة 2004 إلى غاية 2007، أين تمت تجربته على مستوى المديرية العامة للميزانية، بالتنسيق مع خمسة وزارات ليقرر بعد ذلك إعداد أول ميزانية برنامج سنة 2010 (ضريفي، حاج جاب الله، 2018، ص 23)

ولكن نظرا لعدة معوقات فان هذه الميزانية لم تر النور إلى اليوم. وفي هذا السياق كان قد صرح وزير المالية في حوار له مع الصحافة المكتوبة، أنه سيتم إعداد أول ميزانية وفق مشروع MSB في 2015. أما فيما يتعلق بالجانب الرابع المتمثل في « إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية » فقد تم تكليف مكتب استشارات فرنسي 8 GIP-ADTETEF ( حاج جاب الله، 2021، ص 118)

حيث تم إبرام العقد سنة 2006، ليتم الشروع بعد ذلك في إعداد مخطط محاسبي جديد يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي ( هذا المخطط الذي لم ير النور إلى اليوم، وقد كشف وزير المالية، عن الانتهاء من المخطط المحاسبي للدولة الذي سيتم تطبيقه بداية من العام المقبل، 2023 وذلك خلال جلسة التصويت على قانون تسوية ميزانية 2019 بالمجلس الشعبي الوطني)

<https://www.elmasdaronline.dz/news/national/2022/03/09/> (consulté le 20/06/2022)

## 2. 2. 2: عراقيل إصلاح نظام الموازنة الجزائري وصعوباته

تهدف مشاريع إصلاح الميزانية التي بدأتها الحكومات المتعاقبة رغم تعددها بشكل عام إلى ما يلي

- تسهيل التحكم في النفقة العمومية،
- تسهيل الخيارات الإستراتيجية من خلال معلومات وتحليل هادفة،
- تحسين شفافية الميزانية لأجل ترقية نقاش واضح لخيارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية،
- تعزيز مراقبة التنفيذ وتحسين الأداء في إنجاز السياسات والاستثمارات المسجلة في الميزانية

- تحسين عرض ونشر الميزانية لأجل تسهيل نقاش أكثر تفتحا وأكثر إعلاما حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.
- ( موقع وزارة المالية،( 2022 )،مشروع عصرنة إجراءات الميزانية:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentaton-ar/grands-dossiers-ar/419-2020-11-10-09-55-35> ( consulté le 25/06/2022))

مع ذلك،وعلى الرغم من هذه الإصلاحات التي بدأتها السلطات العامة في السنوات الأخيرة،يواجه نظام الموازنة الجزائري اليوم العديد من الصعوبات التي تعزى بشكل خاص إلى:

- تسيير النفقات العمومية وفقا لمنطق الوسائل الذي يحرص على التوافق مع الترخيصات المسبقة،وليس على أساس النتائج المستهدفة،مما يعكس عدم الاهتمام بالعلاقة بين المبالغ المنفقة والنتائج المحققة.
- غياب إطار للنفقات على المدى المتوسط CDMT،مما لا يسمح للحكومة برؤية قطاعية أفضل للنفقات في الوقت المناسب،وترتيبها حسب متطلبات السياسة العامة وضرورات الوضع الاقتصادي للبلاد؛
- ضعف شفافية الموازنة حيث تعتبر الوثائق التي توفرها وزارة المالية في الجزائر غير كافية ولا تسمح بتوفير المعلومات الضرورية مما يحد من إمكانية فهم ومناقشة مضمونها،وبالتالي ضعف شفافية إدارة المال العام.هذا بالإضافة إلى عدم إنتاج وثائق ملحقه بالميزانية حسب ما نص عليه ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة،
- غياب نظام معلوماتي فعال،
- ضعف أو حتى انعدام المساءلة وتقديم الحسابات،
- فشل نظام تقييم ومراقبة الموازنة،والذي يعتمد رقابة قبلية شكلية تحتكم إلى مطابقة النفقة للقوانين والتنظيمات السارية المفعول دون النظر لفعاليتها الاقتصادية،من خلال السعي للتحكم في إجراءات مراقبة التسيير التي توفر للمسير الأدوات اللازمة لتحقيق التوافق بين الخيارات الاستراتيجية والعمليات الإجرائية ( Martinet et Silem ,2005,p276 )

(مراقبة التسيير التي توجد في قلب الثلاثية ( أهداف - وسائل - نتائج )، أو بعبارة أخرى، العلاقات التي تربط بين هذه العناصر تمثل مثلث مراقبة التسيير أي منظومة ( الاقتصاد - الكفاءة - الفعالية ) التي تشكل بدورها عناصر أداء الإدارات العمومية ) ( Bartoli,2005,p 144 ).

- بالإضافة للتأخر الملحوظ في إعداد مشاريع قوانين تسوية الميزانية، مما يضعف دور البرلمان الرقابي على كل مرحلة من مراحل الميزانية سواء بشكل مسبق أو لاحق.

هذه العوائق وغيرها، تمثل أعراضاً لأمراض تؤثر سلباً على عافية الاقتصاد الجزائري، مما يوجب العمل على التخلص منها، لذلك تم إصدار القانون العضوي رقم 18-15، من أجل مواصلة سلسلة إصلاحات الميزانية التي تم الاضطلاع بها في السنوات الأخيرة، وتجاوز العوائق والقيود المذكورة أعلاه.

### 3 - القانون العضوي الجديد المتعلق بقانون المالية الجزائري : التحديات والآفاق وأوجه

#### القصور

يقصد بالقانون العضوي، جميع الأحكام التشريعية التي تحكم عرض قانون المالية والتصويت والتنفيذ والرقابة. في بعض البلدان، يكون للقانون العضوي الأسبقية على القوانين الأخرى ذات الطبيعة المالية، على سبيل المثال تلك المتعلقة بالمحاسبة، والخزينة، وإدارة الديون، والرقابة الداخلية، وتمويل السلطة المحلية، إلخ. وفي هذا الصدد، يشكل هذا القانون العضوي "أمالياً" ( Tommasi,2010,p 28 ) لمقتضى ما يسمح بتوفير إطار لإدارة ميزانية الدولة.

<https://www.vie-publique.fr/questions-reponses/281176-cinq-questions-sur-la-lolf-et-la-reforme-des-finances-publiques> consulté le 21/06/2022)

يهدف القانون العضوي الجزائري الجديد، والذي يدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2023، إلى تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية، وتجسيد الميزات الخاصة بالحوكمة الرشيدة، وتحديث الميزانية، والذي يسعى أساساً لتجاوز التباين في المعلومات الذي أشارت إليه نظرية الوكالة ( Théorie d'agence )، بين الأصيل الذي يملك سلطة القرار والوكيل الذي ينفذ. (DaddiAdoun, Oudai ,2013,p.211).

### 3. 1 مساهمات القانون العضوي الجديد من حيث الحوكمة الرشيدة للموازنة وتحديث

#### المجال العمومي في الجزائر

جاء القانون العضوي رقم 18-15 كحتمية قانونية تبرز في ضرورة احترام نص المادة 141 من التعديل الدستوري لسنة 2016، والتي تم التأكيد عليها في المادة 123 من دستور 2020، حيث تفرض اعتماد قانون عضوي لتنظيم القوانين المتعلقة بقوانين المالي، وهو الشرط الذي نص عليه دستور 1996 الذي تبني لأول مرة فكرة القوانين العضوية، حيث نص المؤسس الدستوري على القانون المتعلق بقوانين المالية ضمن الميادين المنظمة بقانون عضوي (حدوش كريمة، 2016، ص 20).

وعلى هذا المستوى، حدد إصلاح القانون العضوي لنفسه الأهداف الرئيسية:

- تعزيز دور قانون المالية باعتباره الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة "والذي يكون مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة، وفقا لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم ( القانون العضوي 18-2018، 15، المادة 02 ) ؛
- تحسين فعالية وكفاءة وأداء واتساق السياسات العامة ومساءلة المسيرين؛
- تعزيز شفافية الموازنة وقابليتها للقراءة ؛
- وعلى المستوى السياسي زيادة دور البرلمان في نقاش الموازنة والرقابة على السياسات العامة وتقييمها.

وعليه، فإن مطابقة القانون العضوي الجديد في الجزائر مع المعايير الدولية للحكومة الرشيدة للموازنة وأفضل الممارسات الدولية في تحديث الإدارة العامة يظهر من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

أ) تعزيز أداء الإدارة العمومية، من خلال:

إضفاء الطابع المؤسسي على برجة الموازنة المتجددة متعددة السنوات (الثلاث سنوات) المحدثة سنويًا، وقد تم تعزيز هذا المبدأ من خلال التأطير الميزانياتي المتوسط المدى الوارد في المادة 05 من القانون 18-15 والتي جاء فيها "يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء، يمكن

مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة. يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى. حيث تحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، عن طريق التنظيم"، الهدف من هذه البرمجة هو تعزيز أداء التسيير العمومي من خلال وضع البرمجة المتعددة السنوات وكذا تدبير البرامج الميزانياتية التي تسعى إلى تحسين حوكمة السياسات العمومية وتعزيز مسؤولية المسيرين. ويتم تحيين البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات في كل سنة، حيث تكون معطيات السنة الأولى من هذه البرمجة تطابق معطيات مشروع قانون المالية، بينما معطيات السنتان الثانية والثالثة تكون ذات طابع إخباري مع توحي الواقعية في اعتمادها. ويروم التحيين السنوي للبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات تبيان الفوارق المحتملة بالمقارنة مع التوقعات الأصلية؛

إنشاء إدارة الميزانية على أساس النتائج من خلال الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج في الإدارة العامة، وبالتالي الانتقال من مقارنة قانونية وتقنية للتسيير الإداري إلى مقارنة قائمة على ثقافة تسييرية في خدمة المواطنين.؛ إصلاح قائمة الموازنة للانتقال من نهج معياري للنفقات إلى عرض حسب البرنامج / المشروع / الإجراء؛

تنفيذ عمليات تدقيق الأداء من قبل الحكومة (القانون العضوي رقم 18-2018، المادة 87) من خلال "تقرير وزاري للمردودية توضح فيه الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية، وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها، والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعينة." بالإضافة إلى التقريرين الذين يقدمهما مجلس المحاسبة واللدان يتضمنان:

- تقرير يتعلق بنتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المالية المعنية وتسيير الاعتمادات المالية التي تمت دراستها، بالأخص على ضوء البرامج المنفذة.
- تقرير يتعلق بتصديق حسابات الدولة حسب المبادئ النظامية، والصدق، والوفاء، ويدعم هذا التصديق بتقريرين<sup>3</sup> التحقيقات التي أجريت لهذا الغرض.

ويتم عرض هذه التقارير على البرلمان أثناء دراسة مشروع قانون تسوية الميزانية (القانون العضوي رقم 18-2018، 15، المادة 88)؛

(ب) تحسين المبادئ المالية وشفافية الموازنة، إذ تعد شفافية المالية العمومية عنصراً لا محيد عنه لإرساء حوكمة ديمقراطية للعمل العمومي، فشفافية المالية العمومية تستند إلى مبادئ جديدة مثل مبدأ الصدقية الذي يقترن بالصدقية الميزانية والصدقية المحاسبية. فالصدقية الميزانية تقوم على واقعية الفرضيات التي انبنى عليها إعداد قانون المالية وتقديم قوانين المالية بشكل صادق لمجموع موارد وتكاليف الدولة، ويتجسد ذلك من خلال:

- حظر إدراج المصروفات التشغيلية في الموازنة الاستثمارية لتحقيق وضوح أكبر للموازنة،

- ترشيد إنشاء واستخدام حسابات الخزينة الخاصة،

- تأسيس وإنشاء المحاسبة على أساس الاستحقاق ومحاسبة تحليل التكاليف بهدف الحصول على

صورة حقيقية لأصول الدولة، وفي نفس الوقت مراقبة التكلفة الإجمالية للخدمات العامة، إذ بفضل محاسبة من هذا النوع، يصبح من الممكن معرفة ما للدولة، وما الذي تدين به وما قد يتعين عليها دفعه في المستقبل).

(ج) زيادة دور البرلمان في مناقشة الموازنة سواء على مستوى تحسين جودة مناقشة الميزانية، أو مراقبة

المالية العمومية، أو تتبع تنفيذ الميزانية أو تقييم السياسات العمومية. ويتم ذلك من خلال تنفيذ عدة مقترحات منها:

- إثراء المعلومات التي تنقلها الحكومة إلى البرلمان من خلال إغناء وتنويع الوثائق المقدمة للبرلمان

(القانون العضوي رقم 18-2018، 15، المادة 75).

- إعادة تنظيم التقويم لإعداد قوانين مالية؛

- الحد من التأخر في إعداد وتقديم قانون تسوية الميزانية .

إن القانون العضوي الجديد، جلب العديد من الابتكارات ذات الصلة، والتي تهدف إلى تحسين

الإدارة العمومية من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة للمالية العام. وتتمثل هذه، فإنه يحتوي أيضاً على بعض جوانب القصور التي سنحاول التعرض لبعضها.

### 3 . 2 أوجه القصور في القانون العضوي رقم 18-15 ومحاور الإصلاح

يحتوي هذا القانون الجديد على بعض نقاط ضعف وعيوب تواجه تحديث المجال العمومي في الجزائر، تستدعي التفكير في خطوط بديلة لتجاوزها والعمل على تحسين الحوكمة المالية العامة .

#### 3 . 2 . 1: أوجه القصور في القانون العضوي رقم 18-15 :

تتلخص أهم هذه العيوب فيما يلي :

عند قراءة أحكام هذا القانون العضوي، يتبين أنه نوع من التنظيم والتفويض في أيدي الحكومات لتنفيذ سياسات التقشف للمالية العامة في المستقبل، نظراً لأن العديد من مواد هذا القانون تهدف بشكل أساسي إلى السيطرة، والحد من كتلة الإنفاق العمومي، وعجز الموازنة بكل الوسائل، وفي هذا الإطار جاءت:

- المادة (03) التي تؤكد. على "التوازن الميزاني والمالي... مع مراعاة توازن اقتصادي محدد "

دون الإشارة إلى مراعاة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن ؛

- القانون لا يشير إلى المقترحات البرلمانية والتي تهدف إما إلى زيادة حجم الإنفاق العام

أو تقليص إيرادات الدولة، أي كل الاقتراحات الهادفة إلى زيادة العجز المتوقع في الموازنة

العامة للسنة ؛ بل تخضع المادة 11 من القانون العضوي أي نص من شأنه أن يكون له

أثر مباشر أو غير مباشر على ميزانية الدولة أو يمكن أن يحدث "خطراً ميزانياتي" ( مفهوم

فضفاض يحتاج إلى توضيح حتى لا يكون حجة لرفض المقترحات البرلمانية )، لموافقة الوزير

الأول بناء على رأي الوزير المكلف بالمالية.

باختصار، يمكن القول أن هذا القانون العضوي، قد يتحول إلى آلية في أيدي الحكومات

المستقبلية، والتي ستسمح لها بسهولة بتطبيق سياسات الميزانية "النيوليبرالية" التي قد تخلق البطالة والركود، في

بلد لا يزال في طور التنمية، والذي ينبغي للدولة أن تقوم فيه بدورها الرئيسي، كعامل محفز للتنمية

الاقتصادية والبشرية ؛ من خلال دعم القطاع الخاص وتعزيز القطاعات الاجتماعية ؛

#### 3 . 2 . 2: غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في عملية الموازنة وإدارة

السياسات العامة من خلال القانون العضوي رقم 18-15.

غالباً ما تتجلى هيمنة الحكومة على البرلمان في هذه المسألة في القانون العضوي الجديد وبشكل أساسي في أحكامه الآتية:

في المادة 24 من القانون العضوي والتي أشارت إلى الاعتمادات المالية التي تجمع في شكل تخصيصات إجمالية أنه "يتم اقتطاع وتخصيص اعتمادات التخصيصات، بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير المكلف بالمالية"، فترك هذا الاقتطاع لصلاحيات الوزير دون استشارة لجنة المالية للبرلمان، بحجة وجود أعباء غير متوقعة موجهة لتغطية بعض النفقات غير المتنبئ بها، يقلص من شفافية هذا القانون.

المادة 26 التي تنص على أنه يمكن إلغاء اعتماد يصبح غير ذي موضوع للسنة بموجب مرسوم وبناء على تقرير مشترك بين الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، والوزير المكلف بالمالية، ويمكن إعادة استعمال هذا الاعتماد عن طريق التنظيم ودون تفويض برلماني أو تشاور مع اللجنة المالية.

المادة 27 التي تنص على أنه "في حالة الاستعجال القصوى، يمكن اتخاذ مراسيم تسبق للسنة الجارية بمبادرة من الحكومة للتكفل بنفقات غير منصوص عليها في قانون المالية عن طريق فتح اعتمادات مالية إضافية، ويتم إبلاغ البرلمان بها لاحقاً .

إحالة العديد من مواد القانون على التنظيم والمراسيم ( المادة 5 ، 15 ، 26 ، 28 ، 33 ، 34 ،

36 ، 39 ، 40 .. ) ، والذي قد يؤدي إلى تداخل مع صلاحيات البرلمان ويكرس "الغموض"، وقد

يشكل نوعاً من " التملص " من الرقابة البرلمانية ورقابة مجلس المحاسبة. بما يؤكد الاستنتاج بأن الحكومة الجزائرية مازالت تتحكم، بطريقة شبه كاملة، في عملية صياغة واعتماد وتنفيذ قوانين المالية.

في الأخير، يمكن القول أن هذا القانون العضوي قد يشكل نوعاً من الآلية التي تهيمن السلطة التنفيذية من خلالها على عملية صنع القرار في المالمقاولية، مما يترك مجالاً ضعيفاً للبرلمانيين للتأثير على مناقشة الميزانية والإدارة العمومية ككل. هذه الملاحظة تستدعي أخذها بعين الاعتبار خاصة عندما يتكرر التأكيد على أن أحد الأهداف الرئيسية لهذا القانون هو زيادة دور البرلمان في مناقشة الموازنة وفي مراقبة السياسات العامة وتقييمها.

**3 . 2 . 3 : قانون عضوي يتسم بنوع من عدم دقة الموازنة والصدق والشفافية.**



يظهر هذا النقص في الصرامة بوضوح في المادة 15، والفقرة الثانية من المادة 34 من هذا القانون العضوي. بالنظر إلى أن المادة 15 من هذا "الدستور المالي"، تكتفي فقط بسرد موارد الدولة دون مراعاة المعايير المعمول بها في أماكن أخرى غير الجزائر، والتي بموجبها تمتلك موارد الدولة خصوصية كونها دائمة، وهذا يعني أنها نهائية أو عادية. ويترتب على ذلك أن "الحواصل الاستثنائية المتنوعة" و"الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا"، وهي موارد التي لم تُصنع لتدوم، وفي أي حال من الأحوال، لا مكان لها في هذا المستوى. وفي هذا السياق، قد يتم استخدام هذه المادة من قبل وزارة المالية لتقليل عجز الميزانية المتوقع بشكل مصطنع وحيالي فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، والذي يجب ألا يتجاوز عتبة معينة (بشكل عام 3 ٪) على أساس توصيات من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، إلخ). ولتحقيق ذلك، فإن الاتجاه هنا قد يكون هو تضخيم الإيرادات العادية بموارد مؤقتة (وقد جاء في المادة 39 في الفقرة الثانية منها "تسجل الأموال المخصصة للمساهمات مباشرة كإيرادات الميزانية العامة للدولة) مما يمثل انتهاكاً لمبادئ الصدق والشفافية في المالية العامة.

يعتبر مبدأ صدق الميزانية أحد القواعد الفنية الأساسية التي تحكم عمل الموازنة العامة للدولة. يتم تعريفه على أنه الاهتمام الأخلاقي بضمان دقة المعلومات في قانون المالية، وموثوقية رصيد الميزانية المعلن. ويتعلق مبدأ الإخلاص بكل من:

- قوانين المالية: "قوانين المالية تقدم بصدق جميع موارد ومصروفات الدولة. يتم تقييم صدق الموارد والرسوم مع الأخذ في الاعتبار المعلومات المتاحة في وقت إنشائها والتنبؤات التي قد تنتج عنها" (المادة 10 من القانون العضوي)؛

- حسابات الدولة: "يجب أن تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة وتعطي صورة صادقة عن أصولها ووضعها المالي" (المادة 31 من القانون العضوي).

ولتجاوز أوجه القصور هذه، سيتم تقديم بعض خطوط التفكير البديلة التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة المالية العامة في الجزائر.

### 3. 2. 4: محاور الإصلاح والتوجهات لتحسين الحوكمة المالية العامة في الجزائر

تفترض الحوكمة المالية العامة الجديدة، استيفاء مختلف الشروط الإستراتيجية، والفنية والمؤسسية، والبشرية وفي هذا الصدد، هذه بعض المقترحات الملموسة لتحسينها في الحالة الجزائرية:

- تبني رؤية شاملة ومتكاملة في عملية إصلاح الموازنة.

- وضع نظام فعال للرقابة والتقييم المستمر للمالية العامة والأداء.

- الانتقال من البرلمان المراقب ( Le Parlement contrôleur ) إلى البرلمان القائم على

التقييم ( Duprat ,1998,p551) من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على هياكل تقييم السياسة العامة

الجديدة والتي تهدف إلى الانتقال من البرلمان التقليدي إلى برلمان مبتكر وفعال ؛

- تعزيز الشفافية السلبية (دعه يرى laissez voir) والشفافية النشطة ( أظهر له faire voir )

في عملية إدارة المالية العمومية؛

تتمثل الشفافية النشطة في إتاحة المعلومات، التي تعتبر ذات صلة والمتعلقة بالمصلحة العامة، حول

المنظمة بشكل عام وحول موظفيها وخدماتها. هذه السياسة تكشف عن المعلومات بشكل أولي

وإلزامي، وليس كرد الفعل، واستجابة للطلبات.

*Trousse d'outils pour la transparence législative | Concepts, outils et bonnes pratiques, Publié en octobre 2020. p21 sur le site: [https://www.parlamerica.org/uploads/documents/Transparency\\_Access\\_FRE.pdf](https://www.parlamerica.org/uploads/documents/Transparency_Access_FRE.pdf) consulté le 02/12/2022)*

- إنشاء إدارة مواطنة تضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطن-المستخدم ( citoyen-

usager) وتراقب كفاءة الخدمات العمومية ؛

- تعزيز إدارة الميزانية على أساس الأداء، و التي تحبذ حوكمة المالية العامة من خلال تبني المنطق

المرتكز على النتائج، وإقامة نظام تعاقدية يضمن تحديدا واضحا لأهداف السياسات العامة، و التي يتم

مراقبة تجسيدها عن طريق مؤشرات الأداء ( OUDAI,2022,p.265 ).

- تحسين الحوكمة الضريبية من خلال بذل جهد كبير في استرداد الديون العامة وتحديث النظام

الضريبي الجزائري.

- تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في التسيير العمومي، من خلال انفتاح السلطات العامة أمام الجامعات ومراكز البحث والمواطنين ؛
  - تعزيز ثقافة الأداء المرتكزة على إنتاج الثروة وقيم الجدارة والكفاءة في المجتمع.
- هذه المقترحات وغيرها يمكن أن تشكل حجر الزاوية لإعادة بناء أنظمة تسييرية حديثة، مرتكزة على تحسين الأداء وتطوير مبادئ الحوكمة المالية العمومية الجيدة في الجزائر. وهي مشاريع مجتمعية طويلة الأمد.

#### 4. خاتمة

في نهاية هذا التحليل، يمكن القول أنه على الرغم من الإصلاحات التي تم إجراؤها في الإدارة العمومية الجزائرية في السنوات الأخيرة، فإن جودة الحوكمة المالية العامة لا تزال متواضعة لمواجهة تحديات التنمية والديمقراطية.

لأن الإصلاح الحقيقي للمالية العامة يجب أن يقوم على المبادئ التالية: الروح المدنية للمواطن، الأداء، الشفافية، المسؤولية والمساءلة، الاستخدام المثمر للأموال العمومية.

ولترسيخ هذه المبادئ، قامت الدولة الجزائرية، على غرار بعض الدول المتقدمة والنامية، بتعديل "دستورها المالي" من أجل مواءمته مع معايير الحوكمة الرشيدة للمالية العمومية.

#### نتائج الدراسة

- بناء على ما سبق، فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج منها مايلي :
  - إن القانون العضوي 18-15 لقوانين المالية الجزائري تضمن، العديد من الابتكارات الإيجابية، التي تهدف إلى بلورة المعايير الدولية لتحديث الإدارة العامة والحكم الرشيد، من خلال:
- إضفاء الطابع المؤسسي على برمجة الميزانية متعددة السنوات،

● والمحاسبة على أساس الاستحقاق المحاسبي وتحليل التكاليف، وما إلى ذلك.

- يهدف العضوي 18-15 لقوانين المالية، على الأقل من الناحية النظرية، إلى كفاءة ومساءلة المسيرين من خلال تشجيع ترشيد الإنفاق العمومي، وتقديم تقارير منتظمة بناءً على مؤشرات كمية.
- إن هذا القانون العضوي الجديد، لا يلي التوقعات (الإدارية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية) للمواطن على ثلاثة مستويات:
- يعيد التأكيد على تفوق الحكومة على البرلمان في العملية الموازناتية، من خلال تفاقم اختلال توازن السلطات لصالح السلطة التنفيذية (ويجب التأكيد هنا على أن المؤسسة البرلمانية الجزائرية تتعرض أصلاً لانتقادات شديدة مثل: غياب البرلمانيين، اهتزاز صورة البرلمان في المخيال الشعبي، قلة التجديد، نحن نتحدث هنا عن حوكمة برلمانية ضعيفة).
- التخوف من أن يكون هذا القانون أداة تسمح للحكومات المستقبلية بتنفيذ سياسات تقشفية صارمة.
- وأخيراً، فهو يتجاوز في بعض جوانبه مبادئ الصدق والشفافية الموازناتية.

### الإقتراحات :

- في النهاية يمكن القول، إن إصلاحاً بهذا الحجم يجب أن يعتمد كذلك على :
- إشراك رأس المال البشري، وهو الأساس الذي يقوم عليه نجاح أي مشروع إصلاحي. ولذلك، يجب اتباع إستراتيجية للتدريب المستمر في الإدارة الجزائرية تهدف إلى: تطوير مهارات وكفاءات أعضائها، وتغيير العقلية السائدة، والتي قد تشكل عوائق في طريق الإصلاح، والمساهمة في نشر ثقافة النتائج والأداء في المجال العمومي .
- تجسيد أجهزته، ومحاوره الإيجابية، وفق ثقافة إدارية تقوم على مبادئ الفعالية والكفاءة والإقتصاد، والتي تشكل العناصر الأساسية للتسيير الناجح .
- الإسراع في إصدار إصلاح القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، والذي لم يعد ملائماً لمنطق الإدارة القائمة على النتائج، من خلال إدخال المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ( IPSAS ) في هذا الشأن؛ وهي معايير محاسبة دولية للقطاع العام (الحكومات، والسلطات المحلية، والمؤسسات العامة وشبه العامة، والمؤسسات الدولية، وما إلى ذلك)، صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ( IPSASB )،

مثلت ثورة عالمية في مجال إصلاح المحاسبة الحكومية، وتهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية من قبل كيانات القطاع العام، لتمكين قرارات تخصيص الموارد بناءً على معلومات أكثر موثوقية (IPSASB.2018)، وبالتالي تحسين الشفافية المالية والمساءلة في هذا المجال.

- مشاركة الحكومات والمنتخبين والمواطنين في تحمل مسؤولية تطوير السياسات العمومية الرشيدة.
- بالإضافة الى ضرورة دراسة التجارب الأجنبية في هذا المجال و الاستفادة من دروسها.

## 5. قائمة المراجع:

### الأطروحات:

حدوش كريمة، (السنة الجامعية 2016-2017)، مصادر قوانين الميزانية و المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص: الدولة و المؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر.

### المقالات:

إسماعيل صاري، رشيد سعيداني، (سبتمبر 2018) الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية - دراسة حالة بلدية دبي، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 2، الصفحات 189-209.

قروج يوسف؛ قصاص فتيحة، (ديسمبر 2016)، عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية - دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 3، العدد 2، الصفحات 172-188.

عكة عبد الغني، جوان (2008)، نحو عصنة أنظمة الميزانية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 45، عدد 2، الصفحات 51-68.

ضريفي نادية و أ . حاج جاب الله أمال، (جانفي 2018)، إصلاح النظام المحاسبي للدولة وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العمومي *IPSAS*، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 01، الصفحات 215-240 .

حاج جاب الله أمال، (نوفمبر 2021)، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 15-18، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، الصفحات 111-129.

#### مواقع الانترنت :

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة (2021)، الفساد والحوكمة السيئة،

<https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/corruption-and-bad-governance.html> consulté le 20/11/2022)

موقع وزارة المالية، (2022)، مشروع عصنة إجراءات الميزانية:

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentaton-ar/grands-dossiers-ar/419-2020-11-10-09-55-35> ( consulté le 25/06/2022))

#### النصوص القانونية:

دستور 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-422 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 ( الجريدة الرسمية 82 الصادرة في 30 ديسمبر 2020

القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في الأحد 22 ذو الحجة 1439 هـ الموافق ل 02 سبتمبر 2018 ( الجريدة الرسمية 53 الصادرة في 2 سبتمبر 2018 ).

المراجع باللغة الأجنبية

#### Les Ouvrages :

Mohamed HAKAKAT, (2011), Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc, L'HARMATTAN, France.

Alain-Charles-Martinet, Ahmed Silem(2005), Lexique de gestion, Editions Dalloz, France.

Annie Bartoli, (2005), Le management dans les organisations publiques, Dunod, collection Management public, 2ème édition, France.

TOMMASI Daniel (2010), Gestion des dépenses publiques dans les pays en développement, La Fertoise, France.

IPSASB (2018), Manuel des normes comptables internationales du secteur public, Volume I, éd. IFAC, Etats-Unis.

#### **Les articles :**

Trébucq Stéphane (2005), De l'idéologie et de la philosophie en gouvernance d'entreprise ,Revue française de gestion,n°158, pages 49- 67.

AMAL LARHILD,(2012), « L'apport de la programmation budgétaire pluriannuelle dans la modernisation de l'État »,Assadissa (Revue de l'Institut Des Finances Basil Fuleihan), n° 3,pages 76- 87.

Daddi Adoun Nacer ,Oudai Moussa,(2013), Reforme Budgétaire En Algérie : Vers Une Gouvernance Axée Sur La Performance, Partie2, Volume 7, Numéro 14, Pages 201-224.

Duprat Jean-Pierre(1998). Le parlement évaluateur, Revue internationale de droit comparé, Vol. 50 N°2, pp. 551-576,

OUDAI Moussa(2022), Le système budgétaire de l'Etat en Algérie sur la voie de la réforme et de la modernisation, Revue Algérienne de Finances Publiques, – Vol 12 / N° 02, p.260-272.

#### **Sites internet :**

Cinq questions sur la LOLF et la réforme des finances publiques  
<https://www.vie-publique.fr/questions-reponses/281176-cinq-questions-sur-la-lolf-et-la-reforme-des-finances-publiques>  
(consulté le 21/11/2022).

Programme de coopération de l'Union européenne avec l'Amérique latine, EUROsociAL+, des institutions membres du Réseau pour la transparence et l'accès à l'information (RTA) et de ParlAmericas, Publié en octobre 2020, Trousse d'outils pour la transparence législative | Concepts, outils et bonnes pratiques, sur le site:

[https://www.parlamericas.org/uploads/documents/Transparency\\_Access\\_FRE.pdf](https://www.parlamericas.org/uploads/documents/Transparency_Access_FRE.pdf) (consulté le 02/12/2022 )